جدل وتوتر قبيل انتخابات رئاسة لجنة المتابعة المقررة ليوم غد السبت

المرشح لرئاسة المتابعة سائد عيسى يبرق عبر محام مطالبا بتأجيل الانتخابات: " هناك تجاوزات دستورية واجرائية جوهرية تمس مبادئ النزاهة وتبطل سلامة المسار الانتخابي "

د. جمال زحالقة

عطا ابو مديغم

علي خضر زيدان

سائد عيسى

نيفين أبو رحمون – تصوير قسم الناطق بلسان الكنيست

● بعد رفع تمثيلها بلجنة المتابعة الى 10: الحركة الإسلامية والقائمة الموحدة تطالبان بـ 11 عضوا في المجلس المركزي ● المرشحة رلى داوود: " نهج 'النادي المغلق' انتصر مؤقتا.. إذ استوفيت شروط الترشيح لكن ضغوطات حزبية أدت إلى سحب توقيعات بعض المزكّين " ● لجنة الانتخابات تعلن مصادقتها على خمسة مرشحين لرئاسة لجنة المتابعة خلفا لمحمد بركة

من المنتظر ان تجري يوم غد السبت، انتخابات رئاسة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية. وأعلنت لجنة الانتخابات، انه "بعد فحص كافة الترشيحات المقدمة لها وفق النظام الداخلي، تمت المصادقة على ترشيحات خمسة أسماء من بين عدد من المرشحين – وهم: د. جمال زحالقة ، علي خضر زيدان، نيفين ابو رحمون ، عطا ابو مديغم وسائد عيسى".
وقالت اللجنة ان هذه الأسماء استوفت شروط الترشح وحصلت على التزكية المطلوبة وفق النظام الداخلي، مشيرة إلى ان هناك مرشحين لم يستوفوا شروط الترشح وفق النظام الداخلي.
من جانبها، قالت رلى داوود التي طرحت ترشيحها للجنة المتابعة، ان نهج النادي المغلق انتصر مؤقتا، مضيفة أنها "استوفت شروط الترشيح للمتابعة لكن ضغوطات حزبية أدت إلى سحب توقيعات عدد من المزكّين لترشيحها".
وأعلن فهد دهامشة، مدير دائرة التربية والتعليم والمحور الجماهيري في مجلس كفر كنا المحلي، انسحابه من سباق الترشّح لرئاسة لجنة المتابعة . وأوضح دهامشة أنّ قراره جاء في أعقاب "التغييرات الأخيرة التي طرأت على آلية التصويت والدستور المعدّل".
على صعيد متصل، أرسلت الحركة الإسلامية والقائمة العربية الموحّدة، الأحد، رسالة إلى رئيس لجنة المتابعة العليا محمد بركة وجميع أعضاء اللجنة ومركّباتها، أعربت فيها عن رفضها لما وصفته بـ"تجاوزات خطيرة" ارتكبتها لجنة الانتخابات خلال تشكيل المجلس المركزي للمتابعة في اجتماعها يوم السبت الماضي، "خلافًا للدستور والنظام الداخلي". وطالبت الإسلامية والموحّدة بتصحيح ما وصفته تجاوزات دستورية للجنة انتخابات المتابعة بعد خفض تمثيلها بثلاثة مقاعد ورفع تمثيل الجبهة بمقعدين.

بعد رفع تمثيلها بلجنة المتابعة الى 10: الحركة الإسلامية والقائمة الموحدة تطالبان بـ 11 عضوا في المجلس المركزي

إلى ذلك، أبرقت الحركة الإسلامية والقائمة الموحدة، يوم الاربعاء، برسالة إلى محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة، وإلى أعضاء لجنة المتابعة، تؤكد فيها أن "أي تغيير في تشكيل المجلس المركزي يجب ان ينطلق من الدستور ويتوافق معه".
وأكدت الإسلامية والموحدة أن "حقها بأحد عشر عضوًا في المجلس المركزي هو التطبيق الأمين لدستور لجنة المتابعة، ولذلك فقد أرفقت الإسلامية والموحدة أسماء الأعضاء المنتدبين". كما أكدت الحركة الإسلامية والقائمة العربية الموحدة موقفها بـ " ضرورة الالتزام بدستور المتابعة نصًا وروحًا وعُرفًا، كما عبرت عنه في الرسالة السابقة".
وأضافت الإسلامية والموحدة في رسالتهما أن " دستور المتابعة فوق الجميع، وأن الالتزام بنظام المتابعة الأساسي هو الضمان لانتخابات منصفة ونزيهة وديمقراطية وشرعية".
ووفقا لرسالة الحركة الاسلامية والقائمة الموحدة فان قائمة المنتدبين عنهما في المجلس المركزي للجنة المتابعة، هم: ايمان خطيب – ياسين، غالية أبو كف، سلطانة أبو رياش، سوزان أسدي، يحيى دهامشة، وليد الهواشلة، ياسر حجيرات، منصور عباس، نمر أبو اللوز، عبد الكريم مصري وعلي الدبسان.

" اضافة عضوين ممثلين عن الحركة الاسلامية والقائمة العربية الموحدة"

وكانت لجنة الانتخابات لرئاسة لجنة المتابعة قد أصدرت بيانا مع سكرتيري مركبات اللجنة قالت فيه "انه تم اتخاذ قرار بالأغلبية، وحفاظا على وحدة لجنة المتابعة ومن اجل استمرار العمل المشترك، وبما لا يتعارض مع النظام الداخلي، ومن خلال التوكيل المخول للجنة من قبل المجلس المركزي، أقر اضافة عضوين ممثلين عن الحركة الاسلامية والقائمة العربية الموحدة".

المرشح لرئاسة المتابعة سائد عيسى يبرق عبر محام بطلب لتأجيل الانتخابات

من جانبه، أبرق المحامي نائل بيادسة، رسالة باسم موكله المرشح لرئاسة لجنة المتابعة سائد عيسى، للجنة الانتخابات مطالبا تأجيل الانتخابات. وكتب المحامي في رسالته باسم موكله سائد عيسى: " بعد الاطلاع على بيانكم الأخير الصادر بتاريخ 11.11.2025 ، نؤكد على وجود تجاوزات دستورية واجرائية جوهرية تمس مبادئ النزاهة وتبطل سلامة المسار الانتخابي".
وأضافت الرسالة: "نؤكد أنه في حال عدم تلقي رد خطي واضح ومكتوب حتى الساعة 12 من منتصف هذه الليلة (الأربعاء – الخميس) ، فاننا سنضطر الى تقديم دعوى قانونية عاجلة للمحكمة المختصة، وذلك لوقف الانتخابات وبحث التجاوزات الدستورية".
وقال سائد عيسى، انه يظهر من سجل الناخبين أصحاب حق الاقتراع في الانتخابات لرئاسة لجنة المتابعة، ان عدد أصحاب حق الاقتراع هو 73 شخصا، بينما يظهر في النظام العام للجنة المتابعة ان عدد المصوتين هو 71. وأوضح ان هذه المعطيات والأرقام تظهر بمستندات أرسلتها له لجنة الانتخابات.